وزارة المالية
Ministry of Finance

دولة قطر

إطار التمويل الأخضر السيادي

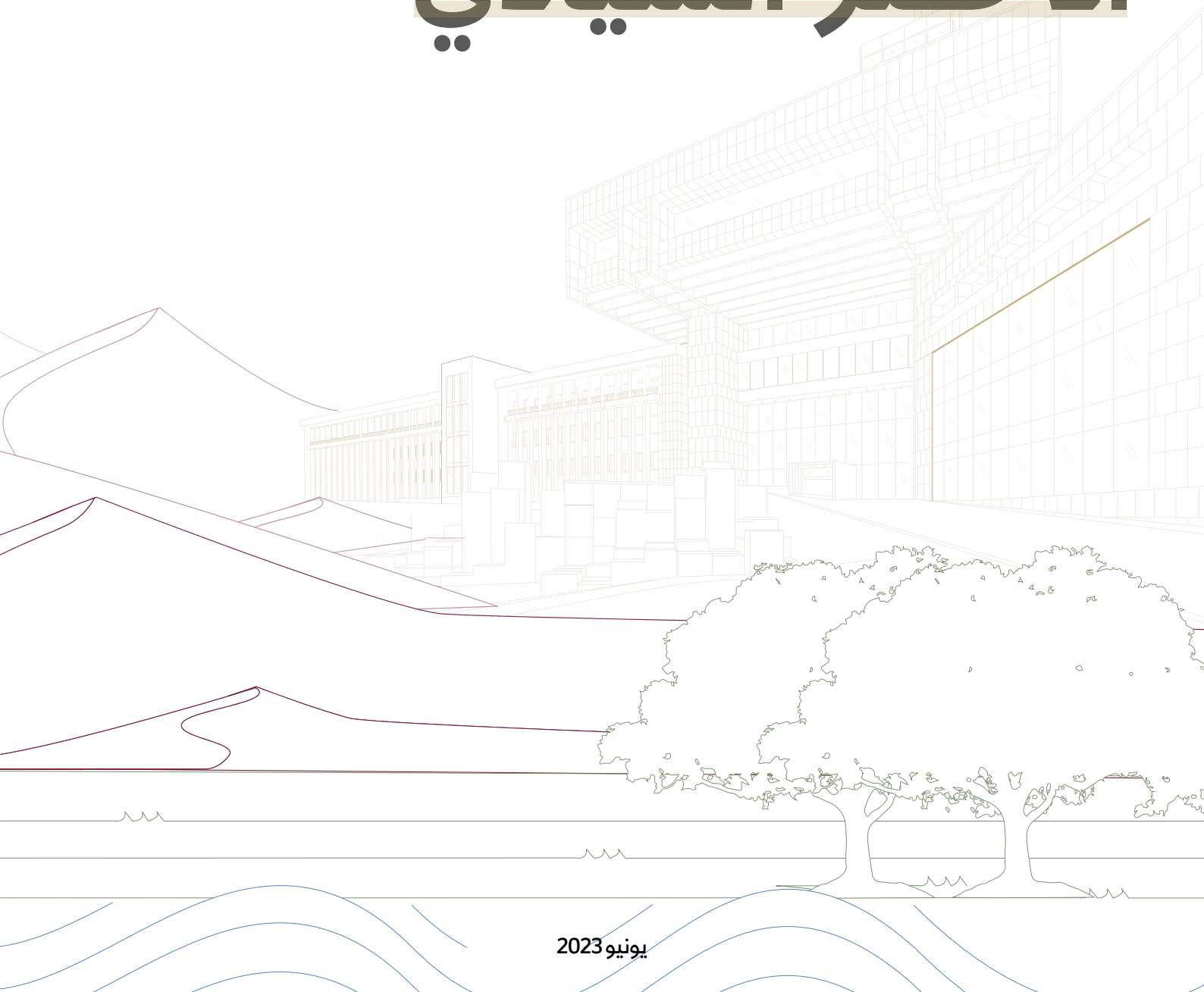

يونيو 2023

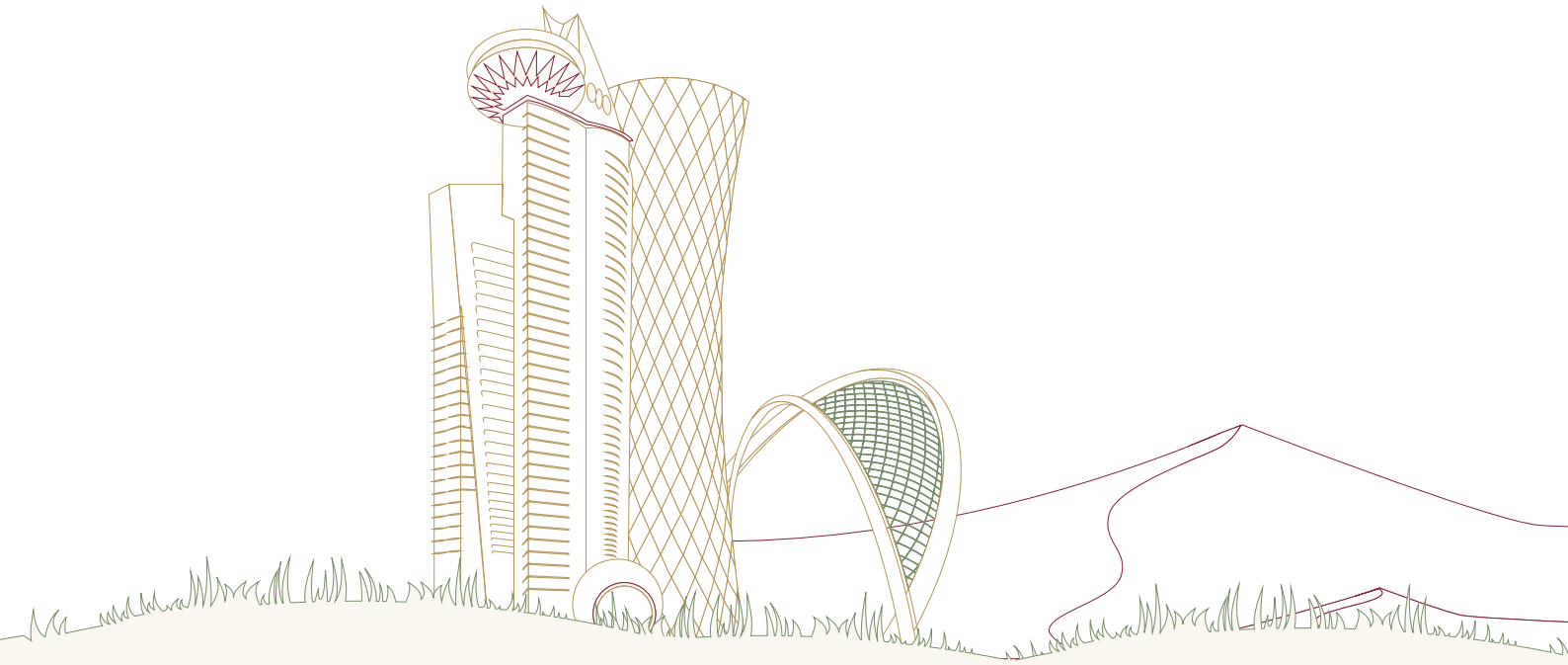

الفهرس

1. مقدمة **3**

1.1. التزام دولة قطر بالتنمية المستدامة واتفاقية باريس 3

2.1. رؤية قطر الوطنية 2030 4

3.1. استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي (QNE) 5

4.1. خطة العمل الوطنية القطرية للتغيّر المناخي (NCCAP) 7

2. منهج التمويل المستدام لدولة قطر **9**

1.2. استخدام العائدات 9

2.2. تقييم المصروفات والمشاريع وعملية الاختيار 12

3.2. إدارة العائدات 13

4.2. التقارير 13

5.2. المراجعة الخارجية 14

1.5.2 رأي الطرف المستقل 14

2.5.2 التحقق الخارجي بعد الإصدار 14

3. التعديلات المستقبلية على إطار العمل **14**

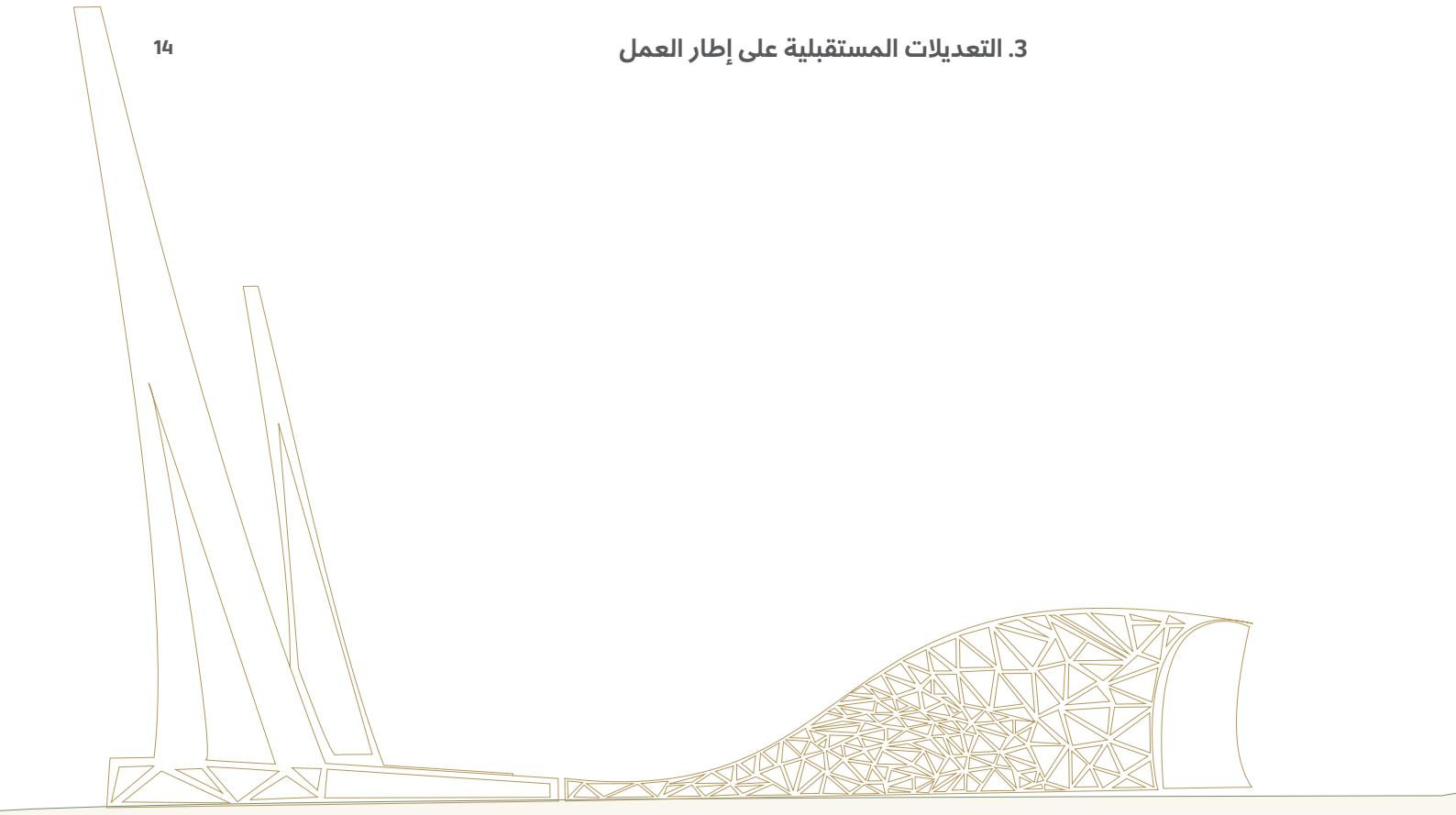

1. مقدمة

1.1. التزام دولة قطر بالتنمية المستدامة واتفاقية باريس

تتبنى دولة قطر (ويشار إليها أيضا في هذه الوثيقة بـ «الدولة» أو «قطر») رؤية مستقبلية راسخة تضمن لشعبها ومنطقتها أسس الاستدامة. كما تلتزم الدولة بالارتقاء بمستوى معيشة المواطنين والمقيمين عبر المحافظة على قوة واتزان الاقتصاد على المدى البعيد.

للأهداف المذكورة آنفاً علاقة وثيقة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة كما أنها تسهم في تحقيق الالتزامات الدولية، وأهمها التزام قطر باتفاقية باريس.

تعتبر الدولة التغيّر المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، ويتجلى هذا بوضوح في الدستور الدائم لدولة قطر حيث إنه يوجّه لحماية البيئة والتصدي للتغيّر المناخي والتلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والإرث الثقافي للبلاد والتنوع البيولوجي فيها.

يعتبر قطاع الطاقة أحد المصادر الهامة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في قطر. ويعد خفض الانبعاثات من قطاع الطاقة وتنويع الاقتصاد من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية للتنمية المستدامة في البلاد. تعتبر دولة قطر من أهم مزودي الطاقة عالمياً حيث تعتمد عليها الكثير من الدول لتحقيق أمن الطاقة والنمو الاقتصادي. لذلك، فإن قطر تحرص على مدّ الأسواق ببدائل نظيفة وموثوقة لتمكين عملية الانتقال إلى الطاقة الصديقة للبيئة دون التأثير على نمو الاقتصاد العالمي مما يخدم دور الدولة الفعال في الأجندة العالمية للمناخ.

انطلاقاً من حرصها على الوفاء بالالتزامات البيئية التي تبنتها لتحقيق مستقبل أفضل لشعبها والنظام البيئي والطبيعي الذي تتمتع به، وضعت الدولة رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجيات التنمية الوطنية بالتوافق مع أسس التنمية المستدامة ودأبت على تضمين هذه الأسس في النموذج الاقتصادي لدولة قطر.

إن من أولويات الرؤية الوطنية لدولة قطر توفير جميع السبل لتمكين المجتمع من التقدم في شتى المجالات والحفاظ على وتيرة التطور المصحوبة بأعلى معايير المعيشة لأفراده بحلول عام 2030. وتحدد الرؤية الوطنية لدولة قطر الأهداف طويلة الأمد للبلاد وتوفّر إطاراً لتفعيل خطط تنفيذها بالإضافة إلى آلية تطوير الاستراتيجيات الوطنية.

في أكتوبر 2021، أطلقت دولة قطر استراتيجيتها الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي لتوفير إطار عمل قوي يتضمن سياسة لحماية البيئة الطبيعية في الدولة والارتقاء بالمعايير المعيشية للأجيال المستقبلية. تركز الاستراتيجية الوطنية على خمس ركائز وهي: انبعاث غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء، والتنوع البيولوجي، وجودة المياه، والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات، وكفاءة استخدام الأراضي. علاوة على ذلك، اعتمدت دولة قطر خطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي (NCCAP) في سياق جهودها لدعم التوجه الدولي فيما يخص مكافحة التأثيرات السلبية للتغيّر المناخي وتوفير استراتيجية واضحة وشفافة لتحقيق التزامات الاستدامة الخاصة بها. وتعتمد هذه الخطة على استراتيجيات التنوع الاقتصادي المشار إليها في رؤية قطر الوطنية 2030، مما يوحد الجهود المبذولة للتصدي لآثار التغيّر المناخي على مستوى الدولة بالإضافة إلى مشاركة الأطراف المعنية من شتى القطاعات.

تعد دولة قطر أحد أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، وقد صادقت كذلك على برتوكول كيوتو واتفاقية باريس. كما قامت الدولة مؤخراً بتقديم تقريرها المحدث الأول حول المساهمة المحددة وطنياً[1] (NDC) للجنة الأمم المتحدة الخاصة بشؤون التغيّر المناخي. وتضمّن التقرير عزم دولة قطر على خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري بمقدار 25% مقارنة بمستوى الأعمال الاعتيادية للسنة المعيارية 2019 بحلول عام 2030.

1 التحديث الأول للمساهمة المحددة وطنيا لدولة قطر (أغسطس 2021):
https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Qatar%20First/Qatar%20NDC.pdf

2.1. رؤية قطر الوطنية 2030

تقدم رؤية قطر الوطنية 2030 خارطة طريق لمستقبل الدولة، حيث إنها تتضمن التحديات الرئيسية التي تواجه قطر بما في ذلك الإدارة البيئية والتنموية. وتهدف الرؤية إلى تحقيق التنمية من خلال أربع ركائز مترابطة، وهي: التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية.

يجدر الذكر بأن أهمية ركيزة التنمية البيئية آخذة في التعاظم حيث إن قطر تتعامل مع الآثار السلبية للتغيّر المناخي، وتحديداً الآثار المتعلقة بوفرة مصادر المياه وارتفاع درجات الحرارة والتلوث والانحلال البيئي.

رؤية قطر الوطنية 2030
أهداف التنمية البيئية

- شعب واع بيئياً.
- نظام تشريعي مرن وشامل يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة.
- بناء مؤسسات بيئية تقوّي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أدوات التخطيط البيئي، مع العمل على إجراء البحوث البيئية وتشجيع استخدام تقنيات تحافظ على البيئة.
- وضع خطة شاملة للتنمية العمرانية على مستوى الدولة تعتمد سياسة مستدامة وواضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.
- تشجيع التعاون الإقليمي لتبني معايير وقائية تخفف من الاثار السلبية على البيئة وحمايتها من التلوث الناجم عن النشاطات التنموية.
- القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم الآثار السلبية لتغيّر المناخ واتخاذ إجراءات للتخفيف من حدتها.
- دعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن التغيّر المناخي.

3.1. استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي (QNE)

بالنظر إلى طبيعة دولة قطر الصحراوية ذات التضاريس المنخفضة والقريبة من سطح البحر، فإن التنوع البيولوجي وسبل العيش فيها عرضة لمخاطر كبيرة نتيجة الآثار السلبية الملموسة للتغيّر المناخي على كوكبنا.

تعتمد الإجراءات التي تتخذها دولة قطر لمعالجة القضايا المتعلقة بالآثار السلبية الناتجة عن التغيّر المناخي وتحقيق التنمية المستدامة على التزام الدولة بالمبادرات الدولية والسياسات ذات الصلة. وتتضمن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي (QNE)، التي تم إطلاقها في أكتوبر 2021، التقرير المحدّث الأول للدولة حول المساهمة المحددة وطنيّاً (NDC) والذي تم تقديمه للجنة الإطارية المعنية بشأن التغيّر المناخي التابعة للأمم المتحدة (UNFCCC). وقد عكس التقرير المحدث لدولة قطر موقعها الريادي في المجال البيئي إذ جاءت الأهداف التي تبنتها دولة قطر ضمن أكثر الأهداف طموحاً على مستوى المنطقة حتى تاريخه.

إن الالتزام البيئي الأحدث لدولة قطر، والذي ينص على خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري (GHG) بمقدار 25% بحلول عام 2030 مقارنة بالمستوى المعياري عند خط الأساس للأعمال الاعتيادية[2]، يتوافق مع هدف الدولة للمساهمة في الحفاظ على متوسط درجات الحرارة العالمية عند درجتين مئويتين أعلى من متوسط الحرارة العالمية لفترة ما قبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية.

إن إنتاج الطاقة واستهلاكها في قطر هو العامل الرئيسي الذي يساهم في انبعاث غازات الاحتباس الحراري. كما يشكل قطاع النفط والغاز حوالي 65% من إجمالي الانبعاثات المرتبطة بالطاقة. وعليه سيساهم الحد من الانبعاثات الناتجة عن هذا البند بشكل جوهري في مكافحة الآثار السلبية للتغيّر المناخي (كمثال: رفع كفاءة مختلف مراحل سلسلة إنتاج الطاقة وتسريع عملية خفض مستويات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون). تحتل قطر مكانة ريادية على مستوى العالم في إنتاج الغاز الطبيعي بكفاءة عالية وتواصل الابتكار في هذا المجال، حيث تتبنى عدة مبادرات استراتيجية لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري في كافة العمليات بدءاً من التنقيب وحفر الآبار وحتى نقل الغاز الطبيعي المسال. تتضمن هذه المبادرات تخزين ثاني أكسيد الكربون بطرق صديقة للبيئة والكشف الذكي عن أي تسرب، بالإضافة إلى استخدام مضخات ضغط ذات كفاءة عالية.

إلى جانب خفض الانبعاثات، فإن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي تتناول آليات للحفاظ على الموارد الطبيعية للدولة وضمان توافق أساليب الحياة في قطر مع المعايير الصديقة للبيئة. حيث أن دولة قطر تتبنى مجموعة شاملة من المبادرات التي تهدف إلى خلق نظام بيئي مرن بالإضافة إلى توفير مصادر مياه نظيفة وصديقة للبيئة، وتطوير اقتصاد دائري، وزيادة كفاءة استغلال موارد الأراضي على المدى البعيد.

الجهود المعنية بالمحافظة على البيئة مشمولة ضمن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي وتنقسم إلى خمسة محاور بيئية رئيسية ويرتكز كل محور على رؤية مدعومة بعوامل تمكين مشتركة. فيما يلي بيان للمحاور البيئية الرئيسية:

2 تم تحديد مستوى الأعمال الاعتيادية بحسب بيانات عام 2019 ويأخذ بعين الاعتبار التدابير ذات العلاقة المعمول بها في دولة قطر إلى نهاية عام 2019 .

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء	**خفض انبعاث الغازات الدفيئة للحد من الاحتباس الحراري والارتقاء بجودة الهواء المحيط والداخلي للوقاية من الأضرار الصحية والحد منها بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة العامة** أرست دولة قطر أهدافا محددة لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري بما يعادل 25% مقارنة بمستوى الأعمال الاعتيادية للمستوى المعياري عن العام 2019 بحلول 2030 وتعزيز معايير جودة الهواء المحيط من خلال تطوير محطات مراقبه وإرساء برامج لرفع مستوى جودة الهواء.
التنوع البيولوجي	**تعزيز الجهود للحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته وإعادة ترميم ما لزم لبلوغ نظام بيئي صحي ومرن** ستعمل دولة قطر على إدارة ما يزيد عن 25-30 % من إجمالي مساحة أراضيها بفعالية عالية بحلول عام 2030. وسوف تسعى الدولة لحماية المناطق البحرية والمسطحات المائية بما يتوافق مع إطار عمل التنوع البيولوجي العالمي. كما سيتم وضع خطط لتطبيق قواعد الصيد المستدام وحماية الأصناف المهددة بالانقراض وزيادة الوعي وبناء القدرات للحفاظ على التنوع البيولوجي.
المياه	**ضمان الإدارة المستدامة والمتكاملة لكافة مصادر المياه** ستعمل دولة قطر على خفض استخراج المياه الجوفية بمقدار 60%، وتجاوز نسبة 55% في مجال تحلية التناضح العكسي، بالإضافة إلى رفع كفاءة آليات التعامل مع هدر المياه، وإعادة استخدام 100% من مياه الصرف الصحي المعالجة، والحد من استهلاك المياه المنزلية لكل فرد بمقدار 33%.
الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات	**تعزيز البنية التحتية لإدارة النفايات بالتوافق مع أسس الاستدامة وإعادة تدوير المواد والمخلفات بنسبة وكفاءة عالية** تسعى الدولة إلى إغلاق وإعادة تأهيل 100% من مكبات النفايات غير الصحية وتحقيق معدلات إعادة تدوير بنسبة 15%. كما تلتزم دولة قطر بمراقبة وتتبع 100% من المخلفات بجميع انواعها، وتحقيق نسبة 100% في مجال إدارة النفايات الخطرة بطرق آمنة وصديقة للبيئة واستخدام 35% من المواد المعاد تدويرها في مشاريع الإنشاءات. سوف تعمل قطر أيضاً على خفض مخلفات الطعام للفرد بمقدار 50% وربط نموذج الاقتصاد الدائري بنظم المشتريات العامة لقطاع البنية التحتية والتصنيع في الدولة.
استخدام الأراضي	**تعزيز الإمكانات طويلة الأجل لكافة موارد الأراضي** ستقوم دولة قطر بمنح الأولوية للإنتاج الزراعي المستدام والمحاصيل مرتفعة العائد من خلال رفع كفاءة إنتاجية المزارع بنسبة تزيد عن 50%، وخفض استخدام المياه لكل طن من المحاصيل المنتجة بمقدار 40%. كما سيتم مراقبة وتتبع المواد الكيميائية الزراعية في البيئة المحلية مع وضع خطة للتقليل من استخدامها، وزيادة النسب المئوية لكربونات وجودة التربة. علاوة على ذلك، سوف تعزز قطر الاعتماد على المواصلات العامة إلى ما نسبته 16% بالإضافة إلى توفير مساحات خضراء لسكان الدولة وتنفيذ مشاريع البناء في الدولة بالتوافق مع متطلبات المباني الخضراء.

ستتطلب عملية الانتقال إلى اقتصاد يتّسم بانبعاثات كربونية منخفضة، بالتوافق مع رؤية التنمية المستدامة، استثمارات وخبرات كبيرة في القطاعين العام والخاص. لذا قامت دولة قطر باستحداث أول إطار سيادي للتمويل الأخضر، والذي سيمنح المستثمرين فرصة المشاركة في مسيرة دولة قطر لمحاربة الآثار السلبية للتغيّر المناخي وحماية البيئة عن طريق تحقيق التنمية المستدامة بالتوازي مع تطوير قطاع التمويل المستدام بالدولة.

4.1. خطة العمل الوطنية القطرية للتغيّر المناخي (NCCAP)

تتضمن خطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي بنودًا متعلقة بالتنمية البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، وتركز على الوفاء بطموحات الدولة والتزاماتها فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات الضارة عن طريق:

- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة عالية وخفض الانبعاثات الضارة.
- تطبيق التقنيات التكنولوجية والمبادرات الخضراء.

استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة عالية وخفض الانبعاثات الضارة

لتحقيق نهجها الخاص بعمليةالتحول، تهدف دولة قطر إلى خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري بما لا يقل عن 25% بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى الأعمال الاعتيادية للسنة المعيارية 2019 (والذي يعادل انخفاض يقدّر بـ 37 طن متري من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030).

تقدّر انبعاثات قطر حسب نمط العمل المعتاد بـ 146 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030

التخفيض بنسبة 25% يعادل 37 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

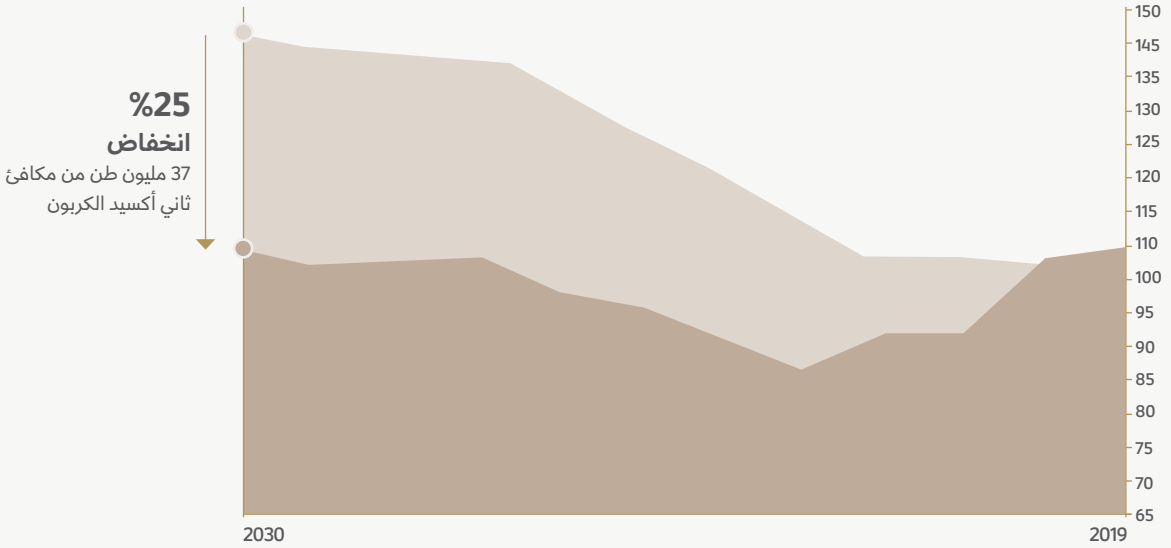

الانخفاض المستهدف حسب كل قطاع

النفط والغاز
ما يقارب 16.9 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

الطاقة والمياه
ما يقارب 6.2 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

النقل
ما يقارب 3.6 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

البناء والإنشاءات والصناعة
ما يقارب 2 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

قياسات أخرى
ما يقارب 8.3 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

تطبيق التقنيات التكنولوجية والمبادرات الخضراء

إن خطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي هي عبارة عن برنامج عمل لمستقبل أكثر استدامة وحفاظاً على البيئة. من المقرر أن تستمر الخطة في التطور حتى أثناء تنفيذها، إذ أن دولة قطر عازمة على الوفاء بتنفيذ سلسلة من البرامج والمشاريع الصديقة للبيئة والتي من شأنها أن تحد من آثار التغيّر المناخي السلبية والسيطرة عليها عند الحد الأدنى مع المساهمة في التكيّف مع المناخ المحيط.

النفط والغاز 7

النقل 7

الطاقة والمياه 5

برامج أخرى 17

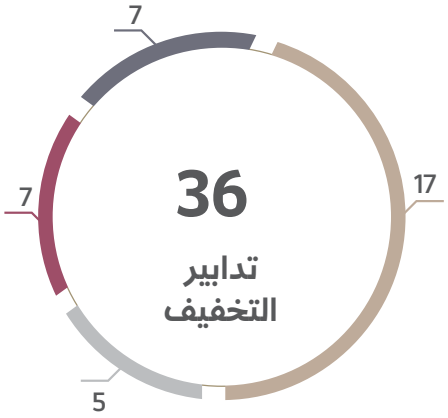

تحتوي الخطة على ما يزيد عن 30 معيار مقسمة على القطاعات المختلفة بهدف تطبيق تدابير من شأنها الحد من انبعاث الغازات الضارة والمساهمة في بناء مستقبل مستدام

مؤسسة قطر 160

جامعة قطر 60

وزارة البلدية والبيئة 50

جهات أخرى 30

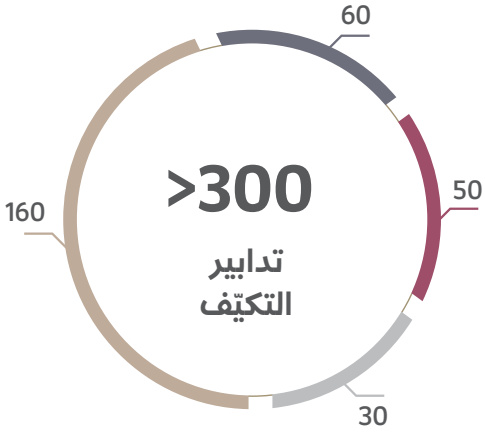

تبنت دولة قطر أكثر من 300 معيار ومقياس للتكيّف مع التغيّر المناخي مما سيسهم في الحد من التأثيرات السلبية للتغيّر المناخي على مجتمعنا والموارد الطبيعية والحياة العامة

المحاور الأساسية لتعزيز عملية التكيّف ضمن خطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي

- تنويع الاقتصاد
- رفع كفاءة البنية التحتية مع التركيز على الاستدامة والتكيّف والمرونة
- خفض استهلاك المياه للأغراض المنزلية والصناعية ورفع كفاءة الطاقة في سلسلة إمداد المياه عبر مختلف مراحل الإنتاج
- رفع الطاقة الاستيعابية وامكانيات المنظومة الصحية بالدولة لتمكين النظام من التعامل مع الأمراض المتعلقة بالتغيّر المناخي
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئي في الدولة
- تحقيق الأمن الغذائي في طبيعة تتسم بدرجات حرارة مرتفعة ونقص في الأراضي الخصبة

تسعى دولة قطر بشكل حثيث عبر خطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي إلى إيجاد حلول وتقنيات جديدة واعتماد أفكار ومشاريع خلاقة لحل المشاكل المتعلقة بالتغيّر المناخي. كما تبحث باستمرار عن شركاء جدد لتعزيز التعاون فيما يخص الجهود المبذولة لحماية البيئة.

2. منهج التمويل المستدام لدولة قطر

لتحقيق الأهداف البيئية المنصوص عليها ضمن الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي (QNE) واعتماد الأسس السليمة لتطوير خطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي (NCCAP)، طوّرت دولة قطر إطار عمل التمويل الأخضر السيادي (ويشار اليه فيما بعد بـ«إطار العمل»). ويهدف إطار العمل لدعم تطلعات الدولة في مجال الاستدامة عبر إصدار أدوات التمويل المستدام. للوفاء بتلك الالتزامات والمضي قدماً لتحقيق غايات طموحة تخدم الاستراتيجيات المنصوص عليها في الرؤية والخطط الوطنية، اختارت دولة قطر وضع إطار عمل للتمويل الأخضر لتتمكن من خلاله إصدار سندات و/أو صكوك و/أو قروض خضراء (ويشار إليها فيما بعد بـ «أدوات التمويل الأخضر»).

لقد طوّرت دولة قطر إطار العمل وفقاً لمبادئ السندات الخضراء[3] (2021-GBP) المنبثقة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) ومبادئ القروض الخضراء[4] (2023-GLP) المنبثقة عن رابطة أسواق الدين (LMA). ستطبق دولة قطر البنود التالية على كافة أدوات التمويل الأخضر اتساقاً مع المبادئ العالمية المذكورة آنفاً وبحسب المنصوص عليه ضمن إطار العمل الماثل:

1.2. استخدام العائدات.
2.2. عملية تقييم واختيار المشاريع.
3.2. إدارة العائدات الناتجة عن إصدار أدوات التمويل الأخضر.
4.2. التقارير
5.2 المراجعة الخارجية المستقلة.

1.2. استخدام العائدات

سيتم تخصيص مبلغ يعادل إجمالي العائدات الناتجة عن أي من أدوات التمويل الأخضر الصادرة عن حكومة دولة قطر لتمويل مشاريع جديدة أو إعادة تمويل بنود مصروفات أو مشاريع سابقة[5]، سواء بشكل كلي أو جزئي، بشرط أن تنطبق شروط الأهلية لتصنيف هذه المصروفات و/أو المشاريع كمصروفات أو مشاريع خضراء، حسب الآلية الموضحة في هذا الإطار.

تشمل المصروفات والمشاريع المؤهلة للتمويل الأخضر المصروفات الاستثمارية والتشغيلية والضريبية والدعم الحكومي وأي مصروفات أو مشاريع أخرى تساهم في تطبيق سياسات دولة قطر للحد من الآثار السلبية للتغيّر المناخي ودعم التكيّف المناخي. سيتم استثناء كافة المصروفات والمشاريع التي تقوم، أو قد تقوم، أي من الجهات أو السلطات المحلية بتوظيفها لإصدار أي من أدوات التمويل الأخضر لصالحها.

إن المصروفات والمشاريع الخضراء المؤهلة ضمن إطار التمويل الأخضر السيادي لدولة قطر متسقة مع مبادئ السندات الخضراء (2021-GBP) المنبثقة عـــن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) ومبادئ القـروض الخضراء (2023-GLP) الصادرة عن رابطة أسواق الدين (LMA) وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. يتعين على المشاريع المؤهلة تقديم مزايا بيئية هامة لتخفيف آثار التغيّر المناخي السلبية والإسهام في تجنب المخاطر ذات الصلة بالإضافة إلى دعم خطط التكيّف مع التغيّر المناخي وترشيد استهلاك المصادر الطبيعية بطرق تدعم الاستدامة والانتقال لاقتصاد دائري يحد من التلوث البيئي ويعزز التنوع البيئي.

سيتم تحديد فترة ثلاث أعوام سابقة كحد أقصى لاعتبار المصروفات والمشاريع المؤهلة لعملية إعادة التمويل الجزئي أو الكلي باستخدام عائدات أدوات التمويل الأخضر. تتوقع دولة قطر توظيف كامل العائدات خلال عامين من تاريخ إصدار أدوات التمويل الأخضر.

تتوافق فئات المشاريع والمصروفات الخضراء المحددة أدناه مع مبادئ السندات الخضراء (2021-GBP) المنبثقة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) ومبادئ القروض الخضراء (2023-GLP) الصادرة عن رابطة أسواق الدين (LMA).

3 مبادئ السندات الخضراء (GBP) - 2021 https://www.icmagroup.org/sustainable-finance/the-principles-guidelines-and-handbooks/green-bond-principles-gbp
4 مبادئ القروض الخضراء (GLP) - 2023 https://www.lsta.org/content/green-loan-principles
5 المشاريع والمصروفات السابقة هي المشاريع التي تم تنفيذها والمصروفات التي تم انفاقها خلال 36 شهراً سابقة لتاريخ اصدار اداة التمويل الأخضر

فئات المشاريع الخضراء المؤهلة للتمويل المستدام

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**الطاقة المتجددة**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	7 AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY 13 CLIMATE ACTION
معايير الأهلية	◆ تعزيز نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستهلكة في البلاد عن طريق مشاريع توليد الطاقة المتجددة. ◆ البحث والتطوير والبرامج المحفزة على تبني وترويج تقنيات الطاقة المتجددة. ◆ البنية التحتية المرتبطة بنقل وتوزيع الطاقة المولدة من مواقع ومنشآت توليد الطاقة المتجددة. تشمل مشاريع الطاقة المتجددة المؤهلة للتمويل باستخدام أدوات الدين المستدام: الطاقة الشمسية، والطاقة المولدة من الرياح، والطاقة الكهرومائية (أكثر من 25 ميغاوات) وطاقة الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية بشرط إبقاء الانبعاثات عند مستوى أقل من 100 غ من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو وات في الساعة.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	◆ انبعاث غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء. ◆ الحد من آثار التغيّر المناخي.

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**النقل النظيف**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	11 SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES
معايير الأهلية	◆ مشاريع تشمل وسائل النقل الكهربائية والبنية التحتية المرتبطة بها كمحطات الشحن. ◆ مشاريع النقل العام والبنية التحتية المرتبطة بها، بما في ذلك المترو الكهربائي ومشاريع نقل الركاب الأخرى التي تكون انبعاثاتها أقل 50 غ من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر يقطعه الراكب. ◆ مشاريع تحفيز وسائل النقل الخالية من الانبعاثات الكربونية والبنية التحتية المرتبطة بها، التي تحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة النقل كالممرات المخصصة للدراجات الهوائية.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	◆ انبعاث غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء. ◆ الحد من آثار التغيّر المناخي.

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**المباني الخضراء**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	11 SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES
معايير الأهلية	المشاريع المرتبطة بشراء أو تطوير أو بناء أو تجديد العقارات الحاصلة أو المتوقع أن تحصل على شهادات الاعتماد الخضراء المبينة أدناه، وذلك بناءاً على تصميمها، بالإضافة إلى مشاريع تطوير وتجديد المباني بشرط تصميمها ووضع خطة التنفيذ طبقاً للمعايير المطلوبة للحصول على أحد شهادات الاعتماد التالية: ◆ نظام التقييم العالمي المستدام "4-GSAS نجوم أو أعلى". ◆ LEED "ذهبي" أو أعلى. ◆ Mostadam "ذهبي" أو أعلى. ◆ BREEAM "ممتاز" أو أعلى.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	◆ انبعاث غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء. ◆ الحد من أخطار التغيّر المناخي.

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**ضبط ومنع التلوث**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	11 SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES 12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION
معايير الأهلية	◆ الاستثمارات المرتبطة بالمحافظة على جودة التربة ومنع التلوث. ◆ برامج إدارة المخلفات وتفعيل الاقتصاد الدائري كالحد من إنتاج المخلفات والعمل على إعادة تدويرها. لا تشمل برامج إدارة المخلفات مشاريع إدارة النفايات الخطرة ومشاريع التخلص من المخلفات في مكبات النفايات.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	◆ الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات. ◆ الحد من أخطار التغيّر المناخي.

6 أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=1300

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**ضبط ومنع التلوث والمحافظة على التنوّع في البيئة البرية والبحرية**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	11 SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES
معايير الأهلية	• معايير الحد من التلوث الهوائي والضوضائي ومشاريع حماية البيئة الساحلية والبحرية والمسطحات المائية.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	• انبعاث غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات والتنوع البيولوجي. • الحد من أخطار التغيّر المناخي.

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**استدامة المياه وإدارة مخلفات المياه**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	6 CLEAN WATER AND SANITATION 12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION
معايير الأهلية	• محطات معالجة مياه المخلفات والصرف الصحي. • محطات التحلية التي تعمل بتقنية التناضح العكسي بمتوسط كثافة كربونية يبلغ 100غ من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو وات في الساعة على أعلى تقدير طوال مدة التشغيل. • الحلول المستدامة لخفض نقص المياه كمشاريع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام ونظم وتقنيات قياس وتوفير المياه.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	• إدارة الموارد المائية. • الحد من آثار التغيّر المناخي والتكيّف معه.

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**كفاءة الطاقة**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	7 AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY
معايير الأهلية	• الحوافز الاقتصادية لتشجيع الشركات على اعتماد أعلى المعايير المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة من خلال تحديث التجهيزات أو ترقيتها.. إلخ. • برامج تهدف لرفع كفاءة استخدام الطاقة في المباني التجارية والسكنية. • برامج البحث والتطوير المرتبطة بكفاءة استخدام موارد الطاقة.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	• انبعاث غازات الاحتباس الحراري وجودة الهواء. • الحد من أخطار التغيّر المناخي.

فئة المشروع بالتوافق مع مبادئ السندات الخضراء/ القروض الخضراء	**التكيّف مع التغيّر المناخي**
بند الاتساق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[6]	13 CLIMATE ACTION
معايير الأهلية	• تمويل الأنشطة وخطط العمل الخاصة بالحد من آثار الحوادث المناخية ذات النطاق الواسع في المناطق الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية مثل الفياضانات والجفاف... إلخ.
المعايير المعنية بحسب استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للتغيّر المناخي	• التنوّع البيولوجي، واستخدام الأراضي بكفاءة أعلى. • التكيّف مع التغيّر المناخي.

المشاريع المستثناة

لن يتم توظيف عائدات أدوات التمويل الأخضر الصادرة عن حكومة الدولة بموجب إطار العمل الماثل لتمويل البنود التالية:

- حرق الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة والنقل.
- نشاطات التنقيب عن الوقود الأحفوري أو إنتاجه أو نقله.
- البنية التحتية للسكك الحديدية المخصصة لنقل الوقود الأحفوري.
- توليد الطاقة النووية.
- صناعات الكحول أوالأسلحة أو التبغ أو القمار أو زيت النخيل.
- تشغيل الأطفال أو العمالة القسرية.
- أي نشاط يعتبر غير قانوني وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

2.2. تقييم المصروفات والمشاريع وعملية الاختيار

تضمن عملية تقييم المصروفات والمشاريع وعملية الاختيار تخصيص عائدات أدوات التمويل الأخضر الصادرة عن دولة قطر لتمويل المصروفات والمشاريع الجديدة و/أو إعادة تمويل المصروفات والمشاريع القائمة التي تستوفي المعايير الموضحة أعلاه في فقرة «استخدام العائدات» (البند 1.2.).

أجازت الدولة تشكيل لجنة للتمويل المستدام (اللجنة) بهدف إجراء عملية التقييم والاختيار. وسوف تضم اللجنة الجهات التالي ذكرها:

- وزارة المالية
- وزارة البيئة والتغيّر المناخي
- وزارة المواصلات
- هيئة الأشغال العامة (أشغال)
- المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
- ويجوز للجنة تشكيل لجان فرعية بحسب الحاجة

لكل جهة الحق باختيار ممثلها باللجنة. وسيتم تعيين الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء اللجنة بقرار من سعادة وزير المالية. ستتخذ اللجنة كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مهامها، و تتضمن المهام الرئيسية للجنة البنود التالية:

1. تحديد واعتماد المشاريع والأصول المؤهلة للتمويل من خلال أدوات التمويل المستدام، بما في ذلك السندات والصكوك والقروض الخضراء، وجمع كافة البيانات المالية والتقنية وتضمينها في سجل الأصول.
2. مراجعة وتقييم الجوانب التقنية للمقترحات الخاصة بالسندات والصكوك والقروض الخضراء.
3. مراجعة وتقييم ورصد أوجه استخدام العائدات النقدية المتأتية عن إصدارات السندات والصكوك والقروض الخضراء والتأكد من استخدامها بما يتوافق مع القواعد الموضوعة ضمن إطار التمويل الأخضر السيادي لدولة قطر.
4. تحديث إطار التمويل الأخضر السيادي لدولة قطر والتأكد من توافقه مع المعايير الدولية ذات الصلة كمعايير الجمعية الدولية لأسواق رأس المال ورابطة أسواق الدين وأهداف الأمم متحدة للتنمية المستدامة.
5. مراجعة وتحديث سجل الأصول، كل ستة أشهر، والتأكد من دقة المعلومات الخاصة بالمشاريع والأصول المدرجة في السجل وأنها متوافقة مع معايير الأهلية المحددة ضمن إطار التمويل الأخضر السيادي لدولة قطر.
6. إعداد التقارير السنوية بحسب الآلية المبينة ضمن الفقرة 4.2. أدناه «التقارير» بشأن المشاريع والأصول الممولة والأثر البيئي لتمويل هذه المشاريع، مع تقديم جميع المعلومات ذات الصلة وفقاً لآلية إعداد التقارير بموجب هذه الوثيقة.
7. تعزيز المساءلة والشفافية في مختلف الدوائر والقطاعات الحكومية ذات الصلة بالأمور المتعلقة في بنود إطار التمويل الأخضر السيادي لدولة قطر.

ستقوم اللجنة بمراجعة تخصيص عائدات أدوات التمويل الأخضر لضمان توظيفها في تمويل المصروفات والمشاريع المؤهلة وتحديد مدى الحاجة لإجراء أي تعديلات (على سبيل المثال، في حالة إلغاء المصروفات أو المشاريع أو بيعها أو في حال تم إعادة تصنيفها كمصروفات ومشاريع غير مؤهلة).

3.2. إدارة العائدات

ستكون دولة قطر، ممثلة بوزارة المالية، مسؤولة عن إصدار أدوات التمويل الأخضر، سيتم تخصيص صافي العائدات الناتجة عنها لتمويل برامج مؤهلة ومحددة في الموازنة العامة للدولة في ذات العام المالي للإصدار، على أن تكون النفقات الإجمالية المحددة للبرامج المؤهلة مساوية لصافي عائدات أدوات التمويل الأخضر أو تفوقها.

في حال عدم تخصيص كامل عائدات أدوات التمويل الأخضر للمشاريع المؤهلة، ستحتفظ دولة قطر مؤقتاً إلى أن تتم عملية التخصيص الكامل بالمبالغ غير المخصصة إما نقداً أو باستثمارها في أدوات الأسواق المالية قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة بالتوافق مع سياسة الخزانة العامة مع تطبيق المعايير المعتمدة «للمشاريع المستثناة» المبينة ضمن فقرة (1.2. استخدام العائدات) من إطار العمل الماثل. ستستمر وزارة المالية في الإشراف على عمليات التخصيص ومتابعة الإنفاق على المشاريع والمصروفات المؤهلة إلى أن يبلغ إجمالي الإنفاق على البنود المؤهلة ما يعادل صافي عائدات أدوات التمويل الأخضر التي تم إصدارها.

في حال إلغاء أي من المصروفات أو المشاريع من سجل الأصول المؤهلة، سيتم إعادة تخصيص العائدات لتمويل مصروفات و/أو مشاريع أخرى مؤهلة، باتباع أفضل الممارسات المعمول بها في أسواق الدين وبأسرع وقت ممكن.

4.2. التقارير

سيتم نشر تقرير سنوي لبيان مستجدات تخصيص عائدات أدوات التمويل الأخضر الصادرة عن حكومة دولة قطر وتوظيفها في المصروفات والمشاريع المؤهلة. على أن يتم نشر التقرير الأول خلال سنة من تاريخ إصدار أداة التمويل الأخضر وتستمر عملية نشر وتحديث التقرير بشكل منتظم إلى أن يتم تخصيص كامل قيمة العائدات الناتجة عن الإصدار الأخضر.

سيشمل تقرير التخصيص التفاصيل التالية:

- إجمالي قيمة المبلغ الذي تم تخصيصه للمشاريع الخضراء المؤهلة.
- المبلغ المخصص بحسب فئة المشاريع الخضراء المؤهلة.
- إجمالي المبلغ المخصص حسب المنطقة الجغرافية.
- تفاصيل الإنفاق بحسب نوع الإنفاق.
- بيانات عن التخصيص المرتبط بإعادة التمويل مقابل التمويل الجديد.
- المبلغ المتبقي دون تخصيص.

كما سيشمل التقرير السنوي بنداً خاصّاً يتناول الأثر البيئي المتوقع للمشاريع الخضراء والمصروفات والمشاريع المؤهلة. سيتضمن تقرير الأثر البيئي المنهجية والمعايير المتبعة لتحديد

الطاقة المتجددة

- مقدار الطاقة المتجددة (المولدة أو المستخدمة- ميغاوات في الساعة) مع بيان نوع الطاقة المتجددة بحسب طريقة توليدها.
- مقدار الطاقة التي تم توفيرها (ميغاوات في الساعة).
- مقدار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تم تجنبها / خفضها (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

النقل النظيف

- معدل الزيادة في نسبة مستخدمي وسائل النقل العام.
- عدد خطوط القطارات الجديدة التي تم إنشاؤها/ صيانتها (كيلومتر).
- مقدار انبعاث غازات الاحتباس الحراري الذي تم تجنبه/خفضه(طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

المباني الخضراء

- شهادات الاعتماد الممنوحة للمباني التي تتماشى مع معايير البناء الأخضر.
- مقدار الطاقة التي تم استهلاكها على أساس سنوي ومقدار الطاقة التي تم ترشيد استهلاكها (ميغاوات في الساعة).

ضبط ومنع التلوث

- نسبة إعادة تدوير المخلفات المنزلية والتجارية.
- مؤشر جودة الهواء
- عدد مشاريع الاقتصادي الدائري.
- مقدار انبعاث غازات الاحتباس الحراري الذي

تم تجنبه/خفضه (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

مراقبة ومنع التلوث والمحافظة على التربة والمصادر المائية والتنوع البيئي

- تخفيض معدلات تلوث الهواء و/أو التلوث الضوضائي.
- مساحة المناطق الساحلية والمائية التي يتم حمايتها وإعادة تأهيلها إن لزم (كيلومتر مربع).
- مقدار انبعاث غازات الاحتباس الحراري الذي تم تجنبه أو تخفيضه (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).

مصادر المياه المستدامة وإدارة مياه الصرف الصحي

- معدل الأكسجين البيوكيميائي في الأنهار.
- عدد السكان المنتفعين من معالجة مياه الصرف الصحي (المعالجة من الدرجة الثانية على أقل تقدير).

كفاءة الطاقة

- مقدار انبعاث ثاني أكسيد الكر بون الذي تم تجنبه/ خفضه (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون).
- مقدار ترشيد الطاقة (ميغاوات في الساعة).

التكيّف مع التغيّر المناخي

- إجمالي انبعاث غازات الاحتباس الحراري (وحدة القياس: مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل نسمة).
- استهلاك مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلووات/ساعة.
- كمية ثاني أكسيد الكربون (طن) التي يتم تخفيضها في السنة.

5.2. المراجعة الخارجية المستقلة

1.5.2 رأي الطرف المستقل

استعانت دولة قطر بمكتب DNV لأداء مراجعة مستقلة لإطار التمويل الأخضر السيادي والتأكيد على اتساقه مع مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال ومبادئ القروض الخضراء الصادرة عن ورابطة أسواق الدين (LMA). وسوف يتم نشر وثيقة رأي الطرف المحايد على موقع وزارة المالية الالكتروني.

2.5.2 التحقق المستقل بعد الإصدار

سيتم مراجعة التقرير السنوي لدولة قطر وأي تحديثات تطرأ عليه قبل طرف مستقل. تشمل بنود التحقق ما يلي:

- توافق الأصول الممولة عن طريق عائدات أدوات التمويل الأخضر مع معايير الأهلية المذكورة في بند استخدام العائدات ضمن هذا الإطار.
- قيمة المبالغ المخصصة للمشاريع المؤهلة للتمويل بعائدات أدوات التمويل الأخضر.
- إدارة عائدات أدوات التمويل الأخضر ومبالغ العائدات غير المخصصة.

سيتم نشر تقرير المراجع الخارجي المستقل على موقع وزارة المالية الإلكتروني.

3. التعديلات المستقبلية على إطار العمل

ستقوم لجنة التمويل المستدام بمراجعة إطار العمل بصفة منتظمة للتأكد من توافقه مع الإصدارات المحدثة لمبادئ التمويل المستدام الصادرة عن الجهات المعنية وذلك بهدف تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في أسواق الدين. وقد تؤدي مثل هذه المراجعات إلى تحديث أو تعديل إطار العمل بشكل جزئي أو جوهري. في حال كانت التغييرات جوهرية، سيخضع إطار العمل المحدث للمراجعات الداخلية والموافقات اللازمة من الجهات المعنية بدولة قطر ومراجعة مكتب الرأي المحايد، مع محافظة النسخ المحدّثة من هذا الإطار والمراجعات ذات العلاقة من قبل المراجع المستقل على المستوى الحالي من الشفافية والإفصاح أو التعزيز منه. وستخضع إصدارا ت أدوات الدين الأخضر الجديدة إلى إطار العمل المحدّث والمعدّل. كما سيتم نشر النسخة المحدّثة من الإطار، إن وجدت، على موقع وزارة الماليةالالكتروني لاستبدال الإطار الحالي.

ستقوم لجنة التمويل المستدام بمراجعة إطار العمل بصفة منتظمة للتأكد من توافقه مع الإصدارات المحدثة لمبادئ التمويل المستدام الصادرة عن الجهات المعنية وذلك بهدف تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في أسواق الدين . وقد تؤدي مثل هذه المراجعات إ لى تحديث أو تعديل إطار العمل بشكل جزئي أو جوهري. في حال كانت التغييرات جوهرية، سيخضع إطار العمل المحدث للمراجعات الداخلية والموافقات اللازمة من الجهات المعنية بدولة قطر ومراجعة مكتب الرأي المحايد، مع محافظة النسخ المحدّثة من هذا الإطار والمراجعات ذات العلاقة من قبل المراجع المستقل على المستوى الحالي من الشفافية والإفصاح أو التعزيز منه. وستخضع إصدارا ت أدوات الدين الأخضر الجديدة إلى إطار العمل المحدّث والمعدّل . كما سيتم نشر النسخة المحدّثة من الإطار، إن وجدت، على موقع وزارة المالية الالكتروني لتستبدل الإطار الحالي.

وزارة الماليـــــــــة
Ministry of Finance

دولة قطر

إطار التمويل الأخضر السيادي

للاستفسار يرجى التواصل مع إدارة السياسات الائتمانية والدين العام
عبر البريد الإلكتروني **debts@mof.gov.qa**